

الشروط والأحكام لخدمة (M2M)

- (1) يرجى قراءة هذه الشروط والأحكام بعناية قبل الوصول إلى الخدمات أو إستخدامها. يمكنك طباعة نسخة من هذه الشروط للرجوع إليها في المستقبل.
- (2) تدل المصطلحات "المستخدم، المستخدم" الواردة في هذه الشروط والأحكام على المشترك/المشتركين في شركة آسياسيل للاتصالات مساهمة - خاصة.
- (3) تحدد الشروط والأحكام الطريقة التي تقدم بموجبها آسياسيل خدماتها للمشاركين. تشكل هذه الشروط وأية شروط خاصة بالخدمات والعقد المبرم بين آسياسيل والمشارك أو "العميل التجاري" والذي يقصد بالمؤسسة التي تطلب هذه الخدمة، طبيعة العلاقة بينهم.
- (4) تعد خدمة "M2M" من آسياسيل أنسب وأجح وسيلة للاتصالات المخصصة القائمة على شريحة الموبايل ال SIM، والتي توفر الفرصة للشركات لإنشاء اتصالات مشفرة في جميع أنحاء العراق لجميع متطلبات القياس عن بعد.
- (5) يجب على العميل التجاري الذي يطلب هذه الخدمة توفير متطلبات اسم نقطة وصول "APN" وعنوان بروتوكول إنترنت "IP" لإنشاء M2M
- (6) تلتزم آسياسيل بحماية المعلومات الشخصية لمشاركتيها ولا يتم مشاركتها مع أي طرف سواء تم توفير الأرقام من قبل المشترك أو من قبل آسياسيل للإرسال، باستثناء المعلومات والمستمسكات المطلوبة لأي من المستخدمين استناداً لطلب الجهات الرسمية أو الجهات القضائية.
- (7) يتم تقديم باقات الإنترنت من M2M كخيارات التجمع وتُقسم بين الخطوط، مما يعني أن هناك رقمًا رئيسيًا واحدًا كرقم الأب يعمل كمجمع وبقية الأرقام / الخطوط تشارك البيانات من المجمع الرئيسي.
- (8) يختلف سعر باقات M2M ويخضع للتغيير دون إشعار مسبق.
- (9) وفقاً للقوانين الحكومية، يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 20٪ على الفاتورة النهائية.
- (10) جميع الأسعار المذكورة في الباقات بالدينار العراقي.
- (11) يتم قياس جميع اجور كلفة إنترنت M2M بوحدات Kbs10 وتستند الفاتورة النهائية على إجمالي الإستخدام
- (12) يحق لآسياسيل إلغاء الخدمة في أي وقت في حالة ملاحظة أي نشاط ضار في شرائح ال M2M.
- (13) يمكن للعميل التجاري التحقق من المتبقي في M2M الباقة الخاصة به من خلال مدير الحساب في قسم مبيعات الشركات في آسياسيل.
- (14) لا يتم تحويل إنترنت M2M غير المستخدمة إلى الشهر التالي ويتم تخصيص باقة جديدة كل شهر.
- (15) الفاتورة الشهرية تحتوي على الإستخدام التفصيلي للإنترنت.
- (16) يتم توفير خدمة M2M للعميل النهائي بشرط خدمة GSM3 4G / G القياسية المتوفرة في جميع أنحاء البلد.
- (17) لا يمكن تحويل خط البيانات المشتركة M2M إلى أي خط آخر.
- (18) يتم عرض الشهر الأول على أنه نسبي ويتم تحصيل رسوم الشهر التالي بالكامل.
- (19) يجب على العميل التجاري التواصل مع مدير حساب قسم مبيعات الشركات في آسياسيل، للإشتراك في خدمات M2M.
- (20) يستطيع العميل التجاري إلغاء الخدمة وفي أي وقت لكن المبلغ المتبقي من "M2M" المتفق عليه في العقد لا يستطيع إسترجاعه.
- (21) يتم تقديم خدمة M2M داخل العراق فقط.
- (22) لا يمكن نقل ما تبقى من "M2M" إلى حساب أو عميل M2M آخر.
- (23) يمكن للشخص المخول للشركة أو المؤسسة أو صاحب العمل المفوض تقديم طلب مكتوب إلى قسم مبيعات الشركات لآسياسيل لغرض الحصول على هذه الخدمة.
- (24) تكون نوعية الخدمات معرضة في بعض الأحيان للتأثر بعوامل خارج نطاق سيطرة آسياسيل. ونظراً إلى طبيعة الخدمات، لا تستطيع آسياسيل أن تضمن توفر الخدمات في كافة المناطق في كافة الأوقات، أو أنها ستكون دون أي خلل ناشئ عن تعطيل أو توقف الخدمات. قد تقوم آسياسيل في بعض الأحيان بإجراء أعمال صيانة لشبكتها وتصحيح أعطالها، مما قد يؤدي إلى إنقطاع الخدمات.

- (25) تقع على المستخدم مسؤولية تقديم معلومات شخصية دقيقة وحديثة مدعمة بوثائق سارية المفعول وأصلية وكما هو منصوص عليه في القوانين النافذة والأوامر والتعليمات الأخرى ذات العلاقة والتي تصدرها الجهات الرسمية.
- (26) يجب على المستخدم إبلاغ آسياسيل عند تغيير أي من المعلومات الشخصية المقدمة خلال (3) أيام من حدوث ذلك.
- (27) تملك آسياسيل حق تغيير، إلغاء أو تعديل الخدمة أو العرض أو أي بند من بنود هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى المستخدم/المستخدمين. وفي حال كانت أي من هذه التغييرات قد تعود بنتائج سلبية على المستخدم فإن آسياسيل ستقوم بإبلاغ المستخدم قبل تطبيقها وسيكون لدى المستخدم حرية الإختيار بمواصلة استخدام الخدمة أم لا.
- (28) لن تكون آسياسيل مسؤولة تجاه المستخدم أو أي من المستهلكين التابعين له عن خسارة أي عمل أو عوائد أو أرباح أو مدخرات متوقعة أو فقدان أية بيانات أو أي خسارة غير مباشرة أو تبعية يتكبدها المستخدم أو مستهلك تابع له.
- (29) تُعتمد النسخة العربية في تفسير الشروط والأحكام، بالإضافة إلى الأمور القانونية والأخرى الشبيهة، وفي حال بروز تضارب ما بين النسخ الأخرى لهذه الشروط والأحكام فإن النسخة العربية هي التي تعتمد.
- (30) يلتزم المستخدم بدفع جميع مبالغ الضرائب أو ما شابه والتي تفرض من قبل الدولة على المستخدم في أي وقت خلال مدة سريان العقد أو تمديد التجديد، ويتم دفعه من قبل المستخدم وبالطريقة المحددة بموجب القانون والتعليمات ذات العلاقة.